

نَظْمُ عَقْدِ أَهَمِّ غَرَائِبِ الْمُحَدِّثِينَ وَنَوَادِرِهِمْ وَفَوَائِدِهِمْ

د. محمد مصطفى محمد نجم

أستاذ الحديث وعلومه المشارك
جامعة الأزهر - غزة

مُلَخَّصُ الْبَحْثِ

تَكُونُ هَيْكَلُ هَذَا الْبَحْثِ مِنْ:

مقدمة علمية: بينت فيها أهمية الموضوع، ونبذة عنه، ومبررات اختياره، وأصالته في فنه، ونحو ذلك مما يتعلق به.

ومَثْنُ الْبَحْثِ: الذي أوردت فيه غرائب مُسْتَعْدَبَةٍ مَرْضِيَّةٍ، وفَوَائِدَ سَنِيَّةٍ، ونَوَادِرَ تَصْلُحُ لِمُسَامَرَةِ الْجَلِيسِ، وتَكُونُ لِلوَحِيدِ نِعَمَ الْأُنَيْسِ، اخْتَرْتُهَا مِنْ بَسَاتِينَ أَعْيَانِ الْمُحَدِّثِينَ، واجْتَهَدْتُ فِي نَظْمِ عَقْدِ دُرَرِهَا فِي سِلْكِ وَاحِدٍ، جَاعِلًا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عُنْوَانًا كِبْرَاعَةً الْاسْتِهْلَالِ؛ لِتَدُلَّ عَلَى مَا انْدَرَجَ تَحْتَهَا مِنْ مَضَامِينٍ وَقِيمٍ حَدِيثِيَّةٍ، اخْتَوَتْ عَلَيْهَا تِلْكَ الْغَرَائِبُ وَالنَّوَادِرُ وَالْفَوَائِدُ، الَّتِي افْتَنَصْتُهَا مِنْ بَطُونِ بَعْضِ الْمَصَنَّفَاتِ الْعَرِيقَةِ فِي هَذَا الْفَنِّ، وَرَسَمْتُهَا بِاخْتِصَارٍ بَلِيغٍ حَسَبَ مَا يَسْمَحُ بِهِ الْمَقَامُ.

وخاتمة: سَطَّرْتُ فِيهَا سِتْ عَشْرَةَ نَتِيجَةً عِلْمِيَّةً.

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي وصل سند المؤمنين بحبله المسلسل، وجعل عملهم حسناً صحيحاً، ولم يجعله غريباً مقطوعاً ضعيفاً، وأدرجهم في صراط من أنعم عليهم، من غير نكارة ولا شذوذ ولا علة، والصلاة والسلام على من جعل الله نسبه من أنفس الأنساب، ونظم عقده من خير الأصلاب، فتقلب في الساجدين من غير تعليق ولا إعضال ولا إرسال، وتواترت بعثته المقبولة إلى الناس كافة، فكان رحمة للعالمين من غير منة ولا إفضال، وعلى آله وصحبه والتابعين، الذين عبدوا الله حتى أتاهم اليقين، فكانوا شواهد ومُتَابَعَاتٍ من غير انقطاع، أما بعد:

فطالما قَيِّدْتُ في فَنِّ الحديثِ غَرَائِبَ وَفَوَائِدَ، وَعَلَّقْتُ فيه نَوَادِرَ وَفَرَائِدَ، افْتَنَصْتُهَا من بُطُونِ بعض الكتب، وسطرتها على داخلِ غِلاَفِ كل واحد منها؛ حتى يسهلَ الرجوعُ إليها عند الحاجة، وأنا بهذا الصنيع أقدمُ تَضَحِيحَ النِّيَّةِ، وإخلاصَ الطَّوَيَّةِ، لا أقول ذلك فخراً، بل تحدثاً بنعمةِ الله وشكراً.

ثُمَّ خَطَرَ ببالي جمعُها في كتاب، ونَظَّمُها في عِقْدٍ لِيستفَع بها الطُّلَابُ، ولَمَّا كان مَقَامُ هذا البحثِ لا يتسعُ لهذا الجمعِ الهُمَامِ، اخترتُ من المقالِ مما يُناسِبُ المَقَامَ، والتقطتُه من المِظَانِ لهذا النظام، وجعلتُه خاصاً بأَكْبَرِ المَحْدَثِينَ والأَعْيَانِ، الَّذِينَ إِذَا نُظِمَ عَقْدُهُمْ في سَلَكٍ واحدٍ كان أَبْهَى من عُقُودِ الدُّرِّ والعَقِيَانِ.



ومن هنا اخترت أهم الغرائب والنوادر والفوائد الحديثة في مبلغ علمي القاصر؛ لأخطأها بيمينني في هذا البحث المتواضع، الذي أسمىته: نظم عقد أهم غرائب المحدثين ونوادرهم وفوائدهم.

هذا، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكوّن هيكله من: المقدمة، ومثنى البحث، وخاتمة.

أما المقدمة؛ فقد بيّنت فيها أهمية الموضوع، ومبررات اختياره، وما يتعلّق بذلك من أمور.

وأما مثنى البحث، فقد اجتهدت فيه ببضاعتي المزجاة ومتابعتي القاصرة، حيث جعلت لكلّ غريبة أو نادرة أو فائدة حديثة ترجمة كبراعة الاستهلال؛ لتدلّ على ما اندرج تحتها من مضامين حديثة قيمة، أفتفاء بصنع علماء السلف الصالح في مصنفاتهم الحديثة، مع الاختصار البالغ والإشارة؛ لأن المقام لا يتسع لإطالة العبارة؛ لأن مثل هذا البحث يحتاج إلى تسطير بسيط مستفيض، ولكل مقام مقال.

وأما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

ومن المعلوم أن الكمال المطلق في الذات والصفات والأفعال، إنما هو لله ﷻ، الذي استوى على عرشه استواء يليق بجلاله وعظمته بلا كيف، كما نصّ على ذلك في سبع آيات من القرآن منزلة، وأن النقص من طبيعة الإنسان، فإن أصبت فمن الله وحده وتوفيقه، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله على كلّ حال، وأطلب منه الهداية ديمة، وأعبده حتى يأتيني اليقين، كما أمر نبيه ﷺ.

هذا، وبالله التوفيق.



مَتْنُ الْبَحْثِ

خفة الضبط في الحديث الحسن علة غير قاذحة

قال الخطّابي (ت ٣٨٨هـ) في تعريف الحديث الحسن: «الحسن منه، [أي: من الحديث] ما عرف مخرجه واشتهر رجاله... وهو الذي يقبله أكثر العلماء^(١)، ويستعمله عامة الفقهاء»^(٢). يقول السيوطي (ت ٩١١هـ): «وإن كان بعض أهل الحديث شدد فرد بكل علة^(٣)، قاذحة كانت أم لا»^(٤)، وذلك تعليقاً على قول الخطّابي: «وهو الذي يقبله أكثر العلماء»^(٥)، وبذلك يريد السيوطي أن يبين أن خفة الضبط^(٦) قليلاً في راوي الحديث الحسن تعد علة، إلا أنها غير قاذحة؛ لأنه في الاحتجاج به كالصحيح عند الجمهور^(٧).

- (١) لأنهم لا يردون الحديث إلا بالعلة القاذحة.
- (٢) معالم السنن (٦/١). وانظر إلى: تقريب النووي مع تدريب السيوطي (١٥٣/١ - ١٥٤)، وفتح المغيـث للعراقي (٣٢ - ٣٣) و(٣٦ - ٣٧)، وفتح الباقي (٨٤/١) و(٩٠)، والوسيط (٢٦٥ - ٢٦٦).
- (٣) كأبي حاتم الرازي. انظر إلى: تدريب السيوطي (١٥٤/١)، والوسيط (٢٦٦)؛ لأن ابن أبي حاتم روي عنه أنه قال: سألت أبي عن حديث فقال: إسناده حسن، فقلت: يحتج به؟ فقال: لا.
- (٤) تدريب السيوطي (١٥٤/١).
- (٥) معالم السنن (٦/١). وانظر إلى: فتح الباقي (٩٠/١).
- (٦) «صدراً أو كتاباً، وارتفع عن حال من يعد تفرد منكرًا». منهج ذوي النظر (٣١).
- (٧) انظر إلى: تقريب النووي مع تدريب السيوطي (١٦٠/١)، واختصار علوم الحديث (٣٧)، وفتح المغيـث للعراقي (٣٦ - ٣٨)، وفتح الباقي (٩٠/١)، ونيل الأوطار (١٢/١)، وشرح الزرقاني (٢٥)، وحاشية الأجهوري (٢٥)، والوسيط (٢٧١).



غالب الأحاديث حسن

قال الخطابي في معرض حديثه عن الحسن: «... وعليه مدار أكثر الحديث...»^(١)، ويقول السيوطي معلقاً على ذلك: «لأن غالب الأحاديث لا تبلغ رتبة الصحيح»^(٢).



أول من أطلق اسم الحسن بمعناه الاصطلاحي

يقول ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في نكتته: «أما علي بن المديني»^(٣) فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده وفي علله، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاري^(٤)، ويعقوب بن شعبة^(٥)، وغير واحد، وعن البخاري أخذ

(١) معالم السنن (٦/١). وانظر إلى: تقريب النووي مع تدريب السيوطي (١٥٤/١)، وفتح المغيث للعراقي (٣٢)، والوسيط (٢٦٦).

(٢) تدريب السيوطي (١٥٤/١). وانظر إلى: الوسيط (٢٦٦).

(٣) المتوفى سنة ٢٣٤هـ.

(٤) المتوفى سنة ٢٥٦هـ. فقد قال البخاري عن أكثر من حديث عندما سئل عنه: إنه حسن، مريداً المعنى الاصطلاحي للحسن. انظر على سبيل المثال إلى نماذج من ذلك في: إعلام الموقعين (٥٩/٣)، وفيض القدير (١٦١٥/٣)، ونيل الأوطار (٤٦/١) و ١٤٥ و ١٤٩ و ١٥٤ و ١٨١ و (١٣٩/٦). كما سألته تلميذه الترمذي عن شهر بن حوشب - أحد الرواة - فقال البخاري: «شهر حسن الحديث»، نقل ذلك ابن حجر في تهذيبه (٦٥٨/٣) عن الترمذي. وانظر إلى: قواعد في علوم الحديث (١٠١ - ١٠٢) الحاشية، التي سطرها الشيخ عبدالفتاح أبي غدة - محقق الكتاب - .

(٥) المتوفى سنة ٢٦٢هـ. وهو صاحب المسند الكبير المعلل الذي لم يتم تصنيفه، كما قال الذهبي في ترجمته من تذكرة الحفاظ (١١٨/٢). وقد عُثِرَ على قطعة صغيرة منه من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، تحتوي على نحو الثلاثين حديثاً، جاء فيها تعبيره بقوله: «هذا حديث حسن الإسناد»، في تسعة مواضع، فكيف بالمسند كله؟ انظر إلى: قواعد في علوم الحديث (١٠٤ - ١٠٥) الحاشية، والرسالة المستطرفة (٦٩).



الترمذي^(١)»^(٢). قلت: وممن استعمل كلمة (حسن) وأراد معناه اصطلاحاً محمد بن عبدالله بن نمير (ت ٢٣٤هـ)، شيخ شيوخ الترمذي، الذي نقل عنه ابن سيد الناس (ت ٧٣٤هـ) قوله في ابن إسحاق: «حسن الحديث صدوق»^(٣)، ولعل أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) أراد ذلك عندما قال في ابن إسحاق أيضاً: إنه «حسن الحديث»، كما نقل عنه الذهبي^(٤)، كما نقل عنه أيضاً أنه قال في سلام بن أبي الصهباء: إنه «حسن الحديث»^(٥)، وفي شهر ابن حوشب الأشعري: إنه «روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حسناً»^(٦)، وفي محمد بن فضيل بن غزوان: إنه «حسن الحديث»^(٧)، وفي يزيد بن أبي صالح: إنه «كان حسن الحديث»^(٨). وممن استعملها أيضاً أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ)، وهو من شيوخ الترمذي، حيث نقل عنه الذهبي أنه قال عن عبدالله بن صالح الجهني المصري: «لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث»، وذلك ضمن ترجمة الذهبي لعبدالله^(٩)، كما نقل الذهبي عن أبي حاتم (ت ٢٧٧هـ) أنه قال في عبدالله بن الحسين أبي حريز: إنه «حسن الحديث يكتب حديثه»^(١٠)، كما نقل عنه ابن حجر أنه قال في محمد بن عبدالله المرادي: إنه «حسن الحديث صدوق»^(١١)، ونقل

(١) المتوفى سنة ٢٧٩هـ.

(٢) النكت (١٣٨).

(٣) عيون الأثر (١٥/١).

(٤) ميزان الاعتدال (٤٦٩/٣).

(٥) المصدر السابق (١٨٠/٢).

(٦) المصدر السابق (٢٨٣/٢).

(٧) المصدر السابق (١٠/٤).

(٨) تعجيل المنفعة (٤٥٠).

(٩) ميزان الاعتدال (٤٤١/٢). وانظر إلى: النكت (١٢٢ - ١٢٣).

(١٠) ميزان الاعتدال (٤٠٧/٢).

(١١) تعجيل المنفعة (٣٦٨).



أيضاً عن أحمد بن سيار (ت ٢٦٨هـ) أنه قال عن عبدالرحيم بن حبيب الفاريابي: إنه «لَيْنٌ، حَسَنُ الْحَدِيثِ»^(١).

إذن لفظ الحسن والتعبير بهذا الوصف وُجِدَ في طبقة شيوخ الترمذي وشيوخ شيوخه^(٢)، وشاع شيوعاً لَقِيَ القَبُولَ، وعُرفَ منه المذلولُ، ولهذا نوّه باسمه الترمذي وشهره وأكثر من ذكره كثرةً بالغةً نراها في جامعه^(٣). وقد ذكر ابن حجر في نُكَّتِهِ عن الترمذي أنه سأل شيخه البخاري عن أكثر من حديث من حيث القبول والردُّ فقال: إنه حسنٌ، وبعدها قال ابن حجر: «فبان أن استمداد الترمذي لذلك إنما هو من البخاري، ولكن الترمذي أكثر منه وأشاد بذكره وأظهر الاصطلاح فيه، فصار أشهر به من غيره»^(٤).

أما الشافعي (ت ٢٠٤هـ) في إطلاقه لفظ الحسن على بعض الأحاديث، فقد مال ابن حجر في نُكَّتِهِ إلى أنه لم يُرِدْ المعنى الاصطلاحي له؛ لأنه قد حكم على أكثر من حديث بأنه حسنٌ، وهو صحيح، بل قد يكون متفقاً على صحته^(٥). هذا، وقد يطلق الحسن على غير بابه أو مقتضاه الاصطلاحي، ويراد به الحديث الغريب أو المنكر، كما أخرج ذلك الخطيب البغدادي بسنده المتصل^(٦)، وذهب إليه ابن حجر^(٧)، وقد يُراد به غير ذلك، كما وجد في

(١) ميزان الاعتدال (٦٠٣/٢).

(٢) كشعبة، وإبراهيم النخعي، والشافعي، أحمد، والبخاري، وغيرهم، وإن كان بعضهم لا يريد به المعنى الاصطلاحي. انظر إلى: علوم الحديث (٣٦)، والتقييد والإيضاح (٤٦)، والنكت (١٣٧).

(٣) انظر: للمزيد فيمن أطلق الحسن قبل الترمذي إلى: علوم الحديث (٣٦)، والتقييد والإيضاح (٤٦)، والنكت (١٣٧ - ١٣٩)، وتدريب السيوطي (٦٣/١ و ١٦٦)، وقواعد في علوم الحديث (١٠١ - ١٠٨).

(٤) النكت (١٣٩). وانظر إلى: تقريب النووي مع تدريب السيوطي (١٦٦/١).

(٥) انظر: إلى: النكت (١٣٧ - ١٣٨).

(٦) انظر: إلى: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٩٥ - ٢٩٦) - استحباب رواية المشاهير والصُدُوف عن الغرائب والمناكير.

(٧) انظر: إلى: النكت (١٣٧ - ١٣٨).

عبارات بعض المحدثين^(١)، بل قد يطلق على الضعيف^(٢).



شرط توثيق المجهول عند ابن حبان (ت ٣٥٤هـ)

قال السيوطي: «وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، فهو عنده ثقة^(٣)، وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذه حاله»^(٤). وبناءً عليه قال الذهبي في ميزانه عند ترجمة عبدالله بن نافع أبي جعفر، مولى الحسن بن علي: «ما علمت عنه راوياً سوى الحكم بن عتيبة»^(٥)، وقال بعد ذلك مباشرة: «وثقه ابن حبان على قاعدته»^(٦)، كما رد على ابن حبان حينما قال في ترجمة عبدالله بن إنسان: «كان يخطئ»^(٧)، بقوله: «وهذا لا يستقيم أن يقوله

(١) انظر: إلى: عيون الأثر (١٤/١)، وميزان الاعتدال (٦١٤/٢) و(٢٠٠/٤)، والنكت (١٣٧)، والمقاصد الحسنة (٢٧٧ و٤٣٤)، ونيل الأوطار (١٩٨/١)، ومنهج ذوي النظر (٣٧).

(٢) انظر: إلى: ميزان الاعتدال (١٧٨/٢ و١٨٠)، والنكت (١٣٧ - ١٣٨)، وتدريب السيوطي (١٦٣/١).

(٣) انظر: إلى ديباجة ثقات ابن حبان (١١/١)؛ فلعل هذه الشروط الثلاثة التي ذكرها السيوطي يكون قد فهمها من وحي كلام ابن حبان في تلك الديباجة.

(٤) تدريب السيوطي (١٠٨/١). وانظر إلى: تعجيل المنفعة (٢٢٣ و٢٢٥ و٢٦٦)؛ لأنه قد أشار إلى هذه الشروط، خلال ترجمته لثلاثة من الرواة.

(٥) ميزان الاعتدال (٥١٣/٢).

(٦) المصدر السابق الجزء والصفحة مع الثقات لابن حبان (٣٣/٤ - ٣٤). وانظر إلى: ميزان الاعتدال (٦٦٦/١) مع الثقات لابن حبان (١٢٢/٢)؛ لأن هناك مثلاً آخر.

(٧) الثقات لابن حبان (١٢/٤).



الحافظ إلا فيمن روى عدة أحاديث، فأما عبدالله هذا، فهذا الحديث أول ما عنده وآخره، فإن كان قد أخطأ، فحديثه مردود على قاعدة ابن حبان^(١)، أي: في توثيقه للمجهول، وقال أيضاً رداً عليه: «... وعمارة مجهول كما قال الرازيان^(٢)، ولا يُفْرَحُ بذكر ابن حبان له في الثقات؛ فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يُعْرَفُ^(٣)». وقال السخاوي عن أحد الرواة المجهولين: «... فأبو قابوس^(٤) لم يرو عنه سوى ابن دينار^(٥)، ولم يوثقه سوى ابن حبان، على قاعدته في توثيق من لم يجرح^(٦)».



بعض الحديث يكفي في كتابة أطراف الأحاديث

قال السيوطي: «فائدة: يجوز في كتابة الأطراف الاكتفاء ببعض الحديث مطلقاً، وإن لم يقد^(٧)، أي: إن لم يقد فائدة يحسن السكوت عليها، كما لو قلنا: «إنما الأعمال...»، ولم نقل: «إنما الأعمال

(١) ميزان الاعتدال (٣٩٣/٢).

(٢) عمارة: هو عمارة بن حديد. انظر إلى: ميزان الاعتدال (١٧٥/٣). والرازيان هما: أبو حاتم، وأبو زرعة.

(٣) المصدر السابق الجزء والصفحة مع الثقات لابن حبان (٤٠٢/٢).

(٤) هو مولى عبدالله بن عمرو بن العاص، مات بعد سنة مائة للهجرة. انظر إلى ترجمته في: ميزان الاعتدال (٥٦٣/٤)، وتهذيب التهذيب (٢٢٨/١٠)، وتقريب التهذيب (٦٦٦).

(٥) هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجُمَحي، ثقة ثبت، مات سنة ست وعشرين ومائة. انظر إلى ترجمته في: ميزان الاعتدال (٢٦٠/٣)، وتهذيب التهذيب (١٤٠/٦)، وتقريب التهذيب (٤٢١).

(٦) المقاصد الحسنة (٤٨) مع الثقات لابن حبان (١٧١/٣).

(٧) تدريب السيوطي (١٠٥/٢).

بالنيات ... الحديث^(١).

قلبوا الأحاديث للبخاري وغيره من أجل اختبار حفظهم

المشهور المتداول أن قلب متون بعض الأحاديث وأسانيدها من قبل مهرة محدثي إحدى المدن، وجعل متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، إنما وقع مع البخاري فحسب لما أتى بغداد^(٢)، ولكن بتتبع تراجم مشاهير المحدثين تبين لنا أن ذلك قد وقع مع غير البخاري، فقد وقع ما يشبهه مع: محمد بن عجلان (ت ١٤٨هـ)، ومحمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ)، اللذين امتحنهما تلاميذهما^(٣)، والحسن بن سفيان الشيباني النسوي (ت ٣٠٣هـ)،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بتمامه (١٣) - (١) كتاب بدء الوحي - (١) باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ - حديث رقم (١).

(٢) فابن الصلاح الذي تعد مقدمته أصلاً لكل من جاء بعده، ومن نظمها في ألفية كالعراقي والسيوطي، أو اختصرها كالنوي وابن كثير والبُلقيني وغيرهم، أو نُكِّتَ عليها كالزوين العراقي، ونحو ذلك، أو من ألف في هذا الفن، فلم يذكر ابن الصلاح ولا غيره سوى حادثة الإمام البخاري مع علماء بغداد. انظر على سبيل المثال إلى: علوم الحديث (١٠١)، وتقريب النووي (٢٩٣/١)، والخلاصة (٧٦ - ٧٧)، والشذا الفياح (١٥٢)، وألفية العراقي مع فتحه (١٣٢ - ١٣٤)، وألفية السيوطي مع منهج ذوي النظر (٨٤ - ٨٥)، وفتح الباقي (٢٨٤/١ - ٢٨٦)، شرح الزرقاني وحاشية الأجهوري (٦٥ - ٦٦). والوحيد الذي ذكرها وذكر غيرها - وإن كانت ليست تامة - هو ابن حجر. انظر إلى: النكت (٣٧٢ - ٣٧٤).

(٣) انظر: إلى: المحدث الفاصل (٣٩٨ - ٣٩٩)، وميزان الاعتدال (٦٤٥/٣) - (٦٤٦)، وسير أعلام النبلاء (٦٢٧/١١)، والنكت (٣٧٤)، وفتح المغيث للسخاوي (٣٣٨/١).



ومع غيرهم من المحدثين أيضاً، كما أفاد بذلك ابن حجر^(١)، فما كان من كل واحد منهم إلا أن رد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، فأقر له المحدثون والناس بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل، وعرفوا منزلته من هذا الشأن^(٢). وهذا الصنيع لا ينبغي أن يقوم أحد ممن يعلم به أو أن يقصده، إلا إن كان يريد به اختبار حفظ أحد المحدثين، أو العلماء في شأنه، وشرط ذلك الجواز وعدم الحرمة ينبغي أن يكون بقدر الحاجة، وأن ينتهي بانتهائها، كما قال ابن حجر: «وقد يقع الإبدال عمداً، لمن يراد اختبار حفظه امتحاناً من فاعله، كما وقع: للبخاري، والعقيلي، وغيرهما، وشرطه: أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة»^(٣)؛ لأنه كالضرورة التي ينبغي أن تقدر بقدرها. وقد أشار إلى ذلك أيضاً السيوطي (ت ٩١١هـ) في اثنتين من مقاماته، مبيناً الحكم في مثل ذلك، حَسَبَ قصد فاعله^(٤).

هذا، ومن الجدير ذكره أن نفس الصنيع قد وقع للبخاري في مدينة

(١) انظر: إلى: تاريخ بغداد (٢٠/٢)، وتقريب النووي مع تدريب السيوطي (١/٢٩٣ - ٢٩٤)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٢٨٦)، واختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث (٨٧ - ٩٠)، ونخبة الفكر مع نزهة النظر (٤٧)، والنكت (٣٧٢ - ٣٧٤)، وفتح المغيـث للسـخاوي مع ألفية العراقي (١/٣٣٥ - ٣٤٠)، وشذرات الذهب (٢/٢٤١).

(٢) انظر: إلى: تاريخ بغداد (٢٠/٢ - ٢١)، وعلوم الحديث (١٠١)، وتقريب النووي مع تدريب السيوطي (٢/٢٩٣ - ٢٩٤)، والبداية والنهاية (١١/٢٥)، واختصار علوم الحديث (٨٧ - ٨٨)، والشذا الفياح (١٥٢)، وفتح المغيـث للسـخاوي (١/٣٣٧ - ٣٣٩).

(٣) نخبة الفكر مع نزهة النظر (٤٧). وانظر إلى: الشذا الفياح (١٥٢)، وفتح المغيـث للسـخاوي (١/٣٣٩ - ٣٤١)، وفتح الباقي (١/٢٨٦) ومنهج ذوي النظر (٨٥)، وشرح الزرقاني وحاشية الأجهوري (٦٦)، والباعث الحثيث (حاشية ص ٩٠).

(٤) انظر: إلى: مقامة الدَّورَانِ الفَلَكِي على ابن الكَرَكِي (١/٣٧٨ - ٣٧٩)، والمَقامة الكَلَاجِيَّة في الأسئلة الناجية (٢/٩٦٦)، ضمن كتاب: شرح مقامات السيوطي. وانظر أيضاً إلى: الشذا الفياح (١٥٢).

سمرقند أيضاً، وقد ذكر الذهبي (ت ٧٤٨هـ) الواقعة بتمامها مع أربعمائة من علماء الحديث بسمرقند، وذلك في معرض ترجمته للبخاري^(١)، كما ذكرها ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)^(٢)، وابن حجر^(٣)، في ترجمتهما للبخاري كذلك. وممن كان يفعل ذلك أيضاً لقصد امتحان حفظ الراوي وضبطه، شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)^(٤)، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، الذي صنع ذلك مع أبي نُعيم الفضل بن دُكين (ت ٢١٨هـ)، وقد ذكر الواقعة الثانية ابن حجر^(٥) نقلاً عن الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)^(٦). كذلك بين ابن حجر أن القلب قد لا يقع بقصد الامتحان كما بيناه آنفاً، بل عمداً بقصد الإغراب على سبيل الكذب، إما في السند، وإما في المتن^(٧)، ولا شك في حرمة مثل هذا الصنيع. وقد يقع القلب أيضاً على سبيل الوهم بغير قصد^(٨).



احتياط أبي بكر وعمر وعلي عليه السلام وغيرهم في قبول الأخبار بطلب شاهد مع الراوي

كان أبو بكر الصديق عليه السلام أول من احتاط وتحري في قبول الأخبار النبوية، وذلك حينما شهد محمد بن مسلمة عليه السلام للمغيرة بن شعبة عليه السلام بأن

- (١) انظر: إلى: سير أعلام النبلاء (٢٨٧/١٠).
- (٢) انظر: إلى: البداية والنهاية (٢٥/١١).
- (٣) انظر: إلى: هدي الساري (٤٨٦).
- (٤) انظر: إلى: النكت (٣٧٢)، وفتح المغيـث للسخاوي (٣٣٩/١).
- (٥) انظر: إلى: النكت (٣٧٢)، وتهذيب التهذيب (٤٠٠/٦)، وفتح المغيـث للسخاوي (٣٤١ - ٣٤٠/١).
- (٦) انظر: إلى: تاريخ بغداد (٣٤٩/١٢).
- (٧) انظر: إلى: النكت (٣٧١ - ٣٧٢).
- (٨) انظر: إلى: المصدر السابق (٣٧٤)، وفتح المغيـث للسخاوي مع ألفية العراقي (٣٤١ - ٣٤٤).



النبي ﷺ أعطى الجدة السدس أمام أبي بكر ﷺ^(١). وكذلك صنع عمر ﷺ الذي لم يقبل حديثاً من أبي موسى الأشعري، إلا عندما شهد له رجل آخر من الصحابة^(٢)، ولعل عمر ﷺ كان الأشد في هذا المضمار؛ لأنه ﷺ لا يريد أن يتكَلَّ الناس على الحديث ويتركوا العمل، كما أنه يريد أن يحتاط لحفظ السنن، ويُرْهَبَ في الرواية؛ خشية أن يُزَادَ في السنن ما ليس منها، وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي: «نهى عمر ﷺ الصحابة أن يُكثِرُوا رواية الحديث؛ إشفافاً على الناس أن يتكَلُّوا عن العمل اتكالاً على الحديث، وفي تشديد عمر ﷺ أيضاً على الصحابة ﷺ وفي روايتهم حفظ الحديث رسول الله ﷺ، وترهيب لمن لم يكن من الصحابة أن يُدْخَلَ في السنن ما ليس منها؛ لأنه إذا رأى الصحابي المقبول القول، المشهور بصحة النبي ﷺ، قد تُشَدَّدَ عليه في روايته، كان هو أجدر أن يكون للرواية أهيب، ولما يلقي الشيطان في النفس من تحسين الكذب أزهب»^(٣). أما علي ﷺ فكان إذا فاته عن رسول الله ﷺ حديث ثم سمعه من غيره، يحلف المحدث الذي يحدث به؛ ليقوم يمينه مقام الشاهد لراوي الحديث، فإذا حلف صدقه^(٤). وأما عبدالله بن عمر ﷺ فقد توقف عن قبول حديث أبي هريرة: «مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ»^(٥)، حتى سأل أم المؤمنين عائشة ﷺ التي صدقت أبا هريرة ﷺ وقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقوله، فكانت شاهداً مُعَزِّزاً لمتن حديث أبي

(١) انظر: إلى: معرفة علوم الحديث (١٥)، وتذكرة الحفاظ (٩/١)، والوسيط (٦١)، ومناهج المحدثين (٣١ - ٣٢).

(٢) انظر: إلى: شرف أصحاب الحديث (٩٢)، وتذكرة الحفاظ (١١/١)، والوسيط (٦٢)، ومناهج المحدثين (٣٢).

(٣) شرف أصحاب الحديث (٩٠ - ٩١).

(٤) انظر: إلى: معرفة علوم الحديث (١٥)، وتذكرة الحفاظ (١٤/١)، والمقاصد الحسنة (٤)، والوسيط (٦٢).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٤٥) - (٢٣) كتاب الجنائز - (٥٧) باب فضل اتباع الجنائز - حديث رقم (١٣٢٣).

هريرة رضي الله عنه، وعندئذ قِيلَ الحديث، وقال نادماً على أنه لم يعمل به من قبل: «لقد فرطنا في قراريط كثيرة»^(١). يقول الدكتور رفعت عبدالمطلب معلقاً على ذلك: «والحق أن هذا التوقف نتج عنه خير كثير للسنة، فقد تمخضت عنه أسس توثيق متون السنة»^(٢). وقال الحاكم: «وكذلك جماعة»^(٣) من: الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين، ثم عن أئمة المسلمين، كانوا يبحثون ويُثَقِّرون عن الحديث إلى أن يصح لهم»^(٤)، قلت: ومن تثبتهم في التحمل طلبهم شاهداً لراوي الحديث؛ كي يكون مُعَضِّداً لمتن الحديث.



سكوت ابن حجر عن الحديث في الفتح والتلخيص دليل على صحته أو حسنه

صرح ابن حجر في مقدمته لفتح الباري، بأن ما سكت عنه من الأحاديث الواردة خلال شرحه لصحيح البخاري، فهو صحيح أو حسن عنده^(٥)، وكذا ما سكت عنه من أحاديث في تلخيص الحبير، فدلّل على صحته أو حسنه أيضاً وأنه حجة، ولعل الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) استند إلى ذلك في نيله، حيث قال في حديث إحدى الصحابييات: «ذكره الحافظ في الفتح، ولم يتكلم عليه»^(٦)، أي: من حيث القبول والرد، وقال أيضاً في حديث أحد الصحابة: «ذكره الحافظ في الفتح، ولم

(١) المصدر السابق نفسه - حديث رقم (١٣٢٤). وانظر إلى: مناهج المحدثين (٣٢).

(٢) مناهج المحدثين (٣٢).

(٣) أي: صنعوا مثلما صنع أبو بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم.

(٤) معرفة علوم الحديث (١٥).

(٥) انظر: إلى: مقدمة هدي الساري (٤)، وقواعد في علوم الحديث (٨٩ - ٩٠).

(٦) نيل الأوطار (٢٢٣/١) - باب من ذكر احتلاماً ولم يجد بلاءً، أو بالعكس، وانظر

إلى: فتح الباري (٣٨٩/١).



يتكلم عليه»^(١)، وقال أيضاً في حديث صحابي آخر: «سكت عنه ... والحافظ في التلخيص، ورجال إسناده رجال الصحيح»^(٢). كذلك قال الشوكاني في حديث أحد الصحابة: «وقد ذكره الحافظ في التلخيص، ولم يضعفه»^(٣)، وقال أيضاً في حديث صحابي ثانٍ: «ذكره الحافظ في التلخيص، ولم يذكره بضعف»^(٤).



الفرق بين الحديث الضعيف والحديث الغريب

قال السيوطي: «أما الفرق بين الضعيف والغريب، فإن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه؛ فقد يكون الحديث ضعيفاً غريباً معاً، وقد يكون غريباً لا ضعيفاً؛ لصحة سنده أو حسنه، وقد يكون ضعيفاً لا غريباً؛ لتعدد إسناده، وفقد شرط من شروط القبول، كما هو مقرر في علوم الحديث»^(٥).



- (١) نيل الأوطار (٢٥٢/١ - ٢٥٣) - باب الاستتار عن الأعين للمغتسل وجواز تجرده في الخلوة، وانظر إلى: فتح الباري (٣٨٥/١).
- (٢) نيل الأوطار (٣٣٢/٣) - كتاب صلاة الخوف - باب الأنواع المروية عنه في صفتها، وانظر إلى: فتح الباري (٤٣٣/٢).
- (٣) نيل الأوطار (١١٢/١) - باب الختان، وانظر إلى: تلخيص الحبير (١٤٠٧/٤).
- (٤) نيل الأوطار (١٤٦/١) - باب المبالغة في الاستنشاق، وانظر إلى: تلخيص الحبير (١١٩/١)، وانظر أيضاً إلى: (١٥٠/١) و(١٩٤/٣) و(٣٢٢/٣) و(٢١/٤) من نيل الأوطار أمثلة للذكر لا للحصر؛ لأن الحصر يحتاج إلى بحث بسيط مستفيض لا يتسع له المقام هنا.
- (٥) الحاوي للفتاوي (٣٣٩/١).

مراد الترمذي بعبارته الشهيرة في جامعه: «وفي الباب»

عادة الترمذي أن يقول في جامعه عقب أغلب الأبواب: «وفي الباب»^(١)، ويذكر أسماء بعض الصحابة الآخرين الذين رَوَوْا أحاديث لها علاقة بحديث الباب، ويصح أن تُكتب فيه، وقد تكون شواهد لمتنه، ولكنها ليست كلها شواهد كما فهم كثير من الناس. يقول العراقي بهذا الصدد: «... وهكذا يفعل الترمذي في الجامع حيث يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، فإنه لا يريد ذلك الحديث المعين، وإنما يريد أحاديث أخر تصح أن تُكتب في ذلك الباب، وإن كان حديثاً آخر غير الذي يرويه أول الباب، وهو عمل صحيح، إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سُمِّي من الصحابة يروون ذلك الحديث الذي رواه أول الباب بعينه، وليس الأمر على ما فهموه، بل قد يكون كذلك، وقد يكون حديثاً آخر يَصِحُّ إirاده في ذلك الباب»^(٢). ولعل السيوطي ممن فهموا أنها تعد شواهد لحديث الباب عند الترمذي في جامعه، حيث يقول ضمن تخريجه لأحد الأحاديث التي رواها الترمذي: «... قال الترمذي: وفي الباب»^(٣) عن المغيرة، يشير إلى أن للحديث شاهداً من حديث المغيرة»^(٤)، أي: المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(١) انظر: إلى: جامع الترمذي على سبيل المثال لا الحصر (٦/١ و ٧ و ٨ و ١١ و ١٣ و ١٥ و ١٧ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧). ولعل له قَصَبُ السُّبْقِي في هذا المضمار.

(٢) التقييد والإيضاح (٨٥)، وانظر إلى: نيل الأوطار (١٠/١)؛ لأنه أشار إلى ذلك عندما ترجم الترمذي، بل لعل السخاوي والشوكاني قد اقتديا بالترمذي في هذا المضمار، على ما سنبينه لاحقاً بإذنه تعالى.

(٣) انظر: إلى: جامع الترمذي (٢٢٠/٤).

(٤) الحاوي للفتاوي (٢٢/١)، وانظر إلى: (١٠٤/١) من نفس المصدر؛ لترى إشارته إلى شاهد لحديث آخر.



رواية النبي ﷺ عن تميم الداري وغيره من الصحابة

الأصل في رواية الأكابر عن الأصاغر، رواية النبي ﷺ عن الصحابي الجليل تميم الداري ؓ حديث الجَسَّاسَةِ^(١)، الذي قد يُظَنُّ أن النبي ﷺ قد انفرد بتحملة عن ذلك الصحابي، وأنه لم يتحمل عن غيره، والصحيح أنه ﷺ قد روى عن غير تميم الداري ؓ، فقد روى ﷺ عن أبي بكر، وعمر، وسعد بن عباد، ؓ^(٢).

نادرة حديثية

قال أبو بكر ابن علي بن حُجَّة الحَمَوِي (ت ٨٣٧هـ): «اجتمع محدث ونصراني في سفينة، فصبَّ النصراني من رَكْوَةٍ^(٣) كانت في مَشْرَبَةٍ^(٤) وشرب، وصبَّ وعَرَضَ على المحدث، فتناولها من غير نكير ولا مبالاة، فقال النصراني: جُعِلْتُ فِدَاكَ، هذا خَمْرٌ، فقال: من أين علمت أنها خَمْرٌ؟ قال: اشتراها غلامِي من خَمَّارٍ يَهُودِي، وحَلَفَ أنها خَمْرٌ عَتِيقٌ، فشربها بالعَجَلَة

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٥٧٤) - (٥٢) كتاب الفتن وأشراف الساعة - (٢٤) باب قصة الجساسة - حديث رقم (٢٩٤٢). وانظر إلى: اختصار علوم الحديث (١٩٥)، والشذا الفياح (٣٧٧)، وفتح المغيب للعراقي (٣٧٣)، وتدريب السيوطي (٢/٢٤٤)، وإتمام الدراية (٥٨)، وحسن المحاضرة (٨٦)، والأجهوري الحاشية (٧٧)، والرسالة المستطرفة (١٦٣)، والوسيط (٥٤٨)، ومنهج ذوي النظر (٢٣٢)؛ لأنهم قد أشاروا إلى تلك القصة.

(٢) انظر: إلى: الشذا الفياح (٣٨١)، والتقييد والإيضاح (٢٦٢)، وتدريب السيوطي (٢/٢٤٣ - ٢٤٤ مع ٢٤٧).

(٣) الرَكْوَةُ: إناء صغير من جلد يُشْرَبُ فيه الماء، والجمع رَكَوَات. انظر إلى: لسان العرب (١٧٢٢/٣) - مادة (رَكَأ).

(٤) الْمَشْرَبَةُ: الموضع الذي يُشْرَبُ منه. انظر إلى: المصدر السابق (٤/٢٢٢٢).

وقال للنصراني: أنت أحمق، نحن أصحاب الحديث نروي عن الصحابة والتابعين، أفصدق نصرانياً عن غلامه عن يهودي؟ والله ما شربتها إلا لضغف الإسناد!!!^(١).

فائدة حديثية

أخرج الخطيب البغدادي بسنده المتصل إلى أبي حاتم الرازي أنه قال: «إِذَا كَتَبْتَ قَمَّشٌ، وَإِذَا حَدَّثْتَ فَتَّشٌ»^(٢). قُلْتُ: لعل تفسير السيوطي لهاتين العبارتين في إحدى مقاماته يُعَدُّ أحسن تفسير؛ لأنه بيَّن معناهما بدقة من ناحية الصنعة الحديثية، حيث قال: «قال علماء الحديث: إِذَا كَتَبْتَ قَمَّشٌ، وَإِذَا رَوَيْتَ^(٣) فَتَّشٌ»^(٤)، وقال عَقِبَهَا مباشرة: «فَشَأْنُ الْمُحَدِّثِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْكِتَابَةِ قَمَّاشاً، وَعِنْدَ الرِّوَايَةِ فَتَّاشاً، وَمَعْنَى الْقَمَّاشِ: أَنْ يَجْمَعَ فِي اجْتِنَائِهِ بَيْنَ الزُّهْرِ وَالْهَشِيمِ، وَمَعْنَى الْفَتَّاشِ: أَنْ يَفْحَصَ وَيَجُولَ، فَيَرْوِي الصَّحِيحَ، وَيَتَجَنَّبُ السَّقِيمَ»^(٥). وهكذا ينبغي أن يكون المُحَدِّثُ ناقدًا بصيراً كالصيرفي الماهر في حال الأداء، أكثر منه في حال التَّحْمُلِ؛ لأنَّ العُهْدَةَ تكون عليه حَيْثُئِذٍ، فربما حمل حال الطَّلَبِ عن ألفي شيخ، لكنه عند الرواية والتَّمْجِيسِ والعَزْبَةِ لم يروِ إلَّا ألفٍ منهم مثلاً؛ لأنه وَجَدَهُمْ أَهْلًا لِلرِّوَايَةِ دُونَ سَائِرِ الْبَاقِينَ، وَهَذَا يَكَادُ يَكُونُ مِنَ الْبَدَهِياتِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، أَنَّهُمْ لَا يَرَوُونَ عَنْ كُلِّ مَنْ تَحْمَلُوا عَنْهُمْ حَالَ الطَّلَبِ، وَمِنْ دَرَسِ سَيَرَهُمْ وَتَرَاجَمَهُمْ مِنْ مَصْنَفَاتِهَا الْمُخْتَصَّةَ عِلْمَ ذَلِكَ. وَمِنْ الْجَدِيرِ ذَكَرَهُ أَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ قَدْ ذَكَرَ

(١) ثمرات الأوراق في المحاضرات (٤٩/١ - ٥٠).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٣٧٥ - ٣٧٦)، من قال: يَكْتُبُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ.

(٣) هكذا ذكرها كَلَّمَ اللَّهُ بدلاً من «حَدَّثْتَ».

(٤) مقامة الاستبصار بالواحد القهار (٢٢٥/١) - ضمن كتاب: شرح مقامات السيوطي.

(٥) المرجع السابق (٢٢٥/١ - ٢٢٦).



هاتين العبارتين ضمن النوع الثامن والعشرين^(١) - معرفة آداب المحدث - ، وذلك في معرض حديثه عن الكتابة وقت التحمل ، وأن من نُبِّل أصحاب الحديث أن يكتبوا عَمَّنْ دونهم ، كما يكتبون عمن فوقهم ، وعمن مثلهم ، وأن صَنِيعُهُمْ هذا لا يدخل تحت قول أبي حاتم أَنِفَ الذكر ، حيث يقول ابن الصلاح : «ولا يأنف من أن يكتب عمن هو دُونُه ما يستفيده منه . . . وليس من ذلك قول أبي حاتم الرازي : إِذَا كَتَبْتَ فَقَمَّشْ ، وَإِذَا حَدَّثْتَ فَقَمَّشْ»^(٢) .



السيوطي من الذين أسهموا في إدخال علوم الحديث إلى بعض العلوم الأخرى

السيوطي محدث لُغَوِي عالم أَلْمَعِي ، ومن الجهابذة الذين أسهموا بجدارة في إدخال علوم الحديث إلى العلوم الأخرى ، وتطبيق قواعده عليها ، ويظهر ذلك جلياً في كتابه المسطور بعنوان : «المزهر في علوم اللغة» ، الذي قال في ديباجته : «هذا علمٌ شريفٌ ابتكرتُ تربيته ، واخترعتُ تنويعه وتبويبه ، وذلك في علوم اللغة وأنواعها ، وشروط أدائها وسَمَاعِها ، حَاكِيتُ به علومَ الحديث في التَّقَاسِيمِ والأنواع ، وَأَتَيْتُ فيه بِعَجَائِبَ وَغَرَائِبَ حَسَنَةِ الإِبْدَاعِ»^(٣) . كما أنه جعلَ هذا الفنَ ضمن مقاماته ، حيث تحدث على لسان : المقرئ ، والفقيه ، والفرضي ، والأصولي ، والجدلي ، والصوفي ، واللغوي ، وغيرهم ، كذا تحدث على لسان المحدث ، وسنذكر - حسب المقام - بعض النماذج من حديثه على لسان المحدث ؛ لنبين أن هذا الصنيع منه يُعَدُّ من

(١) انظر : إلى : علوم الحديث (٢٤٥).

(٢) المرجع السابق (٢٤٨ - ٢٤٩) . وللمزيد في هذا الموضوع انظر إلى : تدريب الراوي (١٤٨/٢ - ١٤٩) ، وفتح المغني للسخاوي (٢٩٩/٣ - ٣٠٠).

(٣) المزهر في علوم اللغة (١/١).

الشَّوَارِدِ أو الغَرَائِبِ^(١) النادرة من حيث وجودها في أمثاله من المحدثين، وأن هذا إن دَلَّ على شيء فإنما يدل على اطلاعه الموسوعي، ورصيده اللغوي العميق، ومكنوزه الحديثي الذي لا يُشَقُّ له فيه غُبَارٌ، فقد نظم ألفيته في علوم الحديث في خمسة الأيام، كما ذكر ذلك في آخرها^(٢).

النموذج الأول - من المَقَامَةِ الْبَحْرِيَّةِ. حيث تحدث على لسان المحدث قائلًا: «وقال المحدث: هذا خَيْرٌ مُفْضَلٌ^(٣)، عُوقِبَ بِهِ مَنْ ضَلَّ، أَجَزْغَتْهُم مِمَّا سَبَقَ إِلَيْكُمْ؟! إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ تُرَدُّ عَلَيْكُمْ»^(٤).

النموذج الثاني - من نفس المقامة. حيث تحدث على لسان المحدث أيضاً قائلًا: «... فَتَقِيدُوا هذه النعمة بسلسلة^(٥) الطاعة، واصلوا المَنِّ بتقوى الله تأمنوا انْقِطَاعَهُ^(٦)»^(٧).

(١) قال السيوطي: «الغرائب جمع غريبة، وهي بمعنى الخُوشِيِّ، والشَّوَارِدُ جمع شَارِدَةٍ، وهي أيضاً بِمَعْنَاهَا، أي: بمعنى الخُوشِيِّ أو الْوَحْشِيِّ أو الْغَرِيبِ أو الْعَقِيدِ أو الْعُقَيْبِ منه، وبناءً عليه تكون الْغَرَائِبُ والشَّوَارِدُ بمعنى واحد. المزهر في علوم اللغة (٢٣٤/١). وانظر إلى: اللسان (١٠٤٩/٢) - مادة (خَوْشَ).

(٢) حيث قال:

نَظَّمْتُهَا فِي خَمْسَةِ الْأَيَّامِ بِقُذْرَةِ الْمُهَيِّمِينَ الْعِلَامِ
ألفية السيوطي (٢٢٩).

(٣) الحديث المعضل «هو: عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً». علوم الحديث (٥٩). وينبغي أن يكون السقط باثنين فصاعداً مع التوالي، كما يقول ابن حجر في نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر (٤٢)، أو بشرط التوالي، أو ولاء، كما يقول السيوطي في التدريب (٢١١/١)، وإتمام الدراية (٥٢).

(٤) المقامة البحرية (٢٥٦/١) - ضمن كتاب: شرح مقامات السيوطي.

(٥) الحديث المسلسل «هو: عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردتهم فيه واحداً بعد واحد على صفة أو حالة واحدة». علوم الحديث (٢٧٥)، وانظر إلى: إتمام الدراية (٥٩).

(٦) الحديث المنقطع هو: ما سقط منه راوٍ أو أكثر قَبْلَ الصحابي بشرط عدم التوالي، أو كان فيه راوٍ مبهم لم يسم اسمه. وهو من مباحث السند. انظر إلى: اختصار علوم الحديث (٥٠)، ونزهة النظر مع نخبة الفكر (٤٢ مع ٥٧)، وتدريب السيوطي (١٩٧/١) مع (٢٠٨)، وإتمام الدراية (٥٢ مع ٥٧).

(٧) المقامة البحرية (٢٦٤/١) - ضمن كتاب: شرح مقامات السيوطي.



الأنموذج الثالث - من المقامة الدرّة في الوباء. حيث تحدث أيضاً على لسانه قائلاً: «وقال المحدث: قد جرى الدمع المتراكم، ونفذ في العام الماضي ما حكم به الحاكم^(١)، كم من صحيح^(٢) به أصبح للوساد مُسنداً^(٣)، وعزّيز^(٤) أضحى في لَحْدِهِ غريباً^(٥) مُفَرِّداً، وكم من ضَعِيف^(٦) أصبح على الثُّغشِ مَوْضُوعاً^(٧)، وعلى أعناق الرجال

(١) هو الحافظ الكبير أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد النيسابوري، الشافعي، شيخ المحدثين، المعروف بالحاكم، صاحب المستدرک وغيره من التصانيف، مات سنة ٤٠٥ هـ. انظر إلى ترجمته في: تذكرة الحفاظ (١٦٢/٣ - ١٦٦)، وسير أعلام النبلاء (٩٧/١٣ - ١٠٦)، وميزان الاعتدال (٦٠٨/٣).

(٢) الحديث الصحيح هو: «الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً». علوم الحديث (١١ - ١٢). وانظر إلى: إتمام الدراية (٤٨).

(٣) الحديث المسند هو: «مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال»، ولا بد فيه من توفر شرطي الرفع والاتصال على رأي جمهور المحدثين، ومنهم: الحاكم، وابن حجر، والسيوطي. نخبه الفكر مع نزهة النظر (٥٧)، وانظر إلى: معرفة علوم الحديث (١٧)، والكفاية في علم الرواية (٢١)، وعلوم الحديث (٤٢ - ٤٣)، وتقريب النووي مع تدريب السيوطي (١٨٢/١ - ١٨٣).

(٤) الحديث العزيز هو: «أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين». نزهة النظر (٢٤). أما ابن الصلاح ومن تبعه كالنوي في إرشاده وتقريبه وابن كثير في اختصاره وغيرهم، فإنهم قد عرّفوا العزيز بأنه: ما اشترك اثنان أو ثلاثة في روايته عن الشيخ. انظر إلى: علوم الحديث (٢٧٠)، وتقريب النووي مع تدريب السيوطي (١٨١/٢)، واختصار علوم الحديث (١٦٧)، وإتمام الدراية (٤٨).

(٥) الحديث الغريب هو: «ما ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند». نزهة النظر (٢٥). وانظر إلى: علوم الحديث (٢٧٠)، وتقريب النووي مع تدريب السيوطي (١٨٠/٢ - ١٨١)، واختصار علوم الحديث (١٦٧)، وإتمام الدراية (٤٨).

(٦) الحديث الضعيف هو: «كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن». علوم الحديث (٤١). وانظر إلى: تقريب النووي مع تدريب السيوطي (١٧٩/١)، واختصار علوم الحديث (٤٤).

(٧) الحديث الموضوع هو: الكذب المخلوق المصنوع على النبي ﷺ. وهو شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته إلا لبيان أنه موضوع. انظر إلى: علوم الحديث (٩٨)، =

مَرْفُوعاً^(١)، وكم مُتَّصِلٌ^(٢) الحياة به صار مُنْقَطِعاً^(٣) مَقْطُوعاً^(٤)، وكم من ميت أمسى في أكفانه مُدْرَجاً^(٥)، وَتَوَسَّدَ التُّرَابَ بعد أن كَانَ مُدْبِجاً^(٦)، فإن عاد هذا العام لم يبقَ للناس من أثرٍ، ولم يُزَوَّ عن الحياة حديثٌ ولا خَبَرٌ، فنسألُ الله أن يَجْزِيَنَا على عَوَائِدِهِ الحِسانِ، وأن يَمُدَّنَا بِنِعَمِهِ التي لا يُخْصِي عَدَّهَا

= وتقريب النووي مع تدريب السيوطي (٢٧٤/١)، وإتمام الدراية (٥٢)، وشرح الزرقاني (٨١)، وحاشية الأجهوري (٨١).

(١) الحديث المرفوع هو: «ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة»، قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً. علوم الحديث (٤٥). وانظر إلى: تدريب السيوطي (١٨٣/١ - ١٨٤)، وإتمام الدراية (٥٦)، وشرح الزرقاني (٣٦)، وحاشية الأجهوري (٣٦).

(٢) الحديث المتصل، ويقال فيه أيضاً: الموصول، ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف. وهو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواه قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه. علوم الحديث (٤٤).

(٣) الحديث المنقطع عرفناه آنفاً في الأنموذج الثاني.

(٤) الحديث المقطوع: «هو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم وأفعالهم»، وزاد ابن حجر في تعريفه: «ومن دون التابعي من أتباع التابعين فمن بعدهم»، فجاء تعريفه أشمل من تعريف ابن الصلاح وغيره. والمقطوع من مباحث المتن، وجمعه المقاطيع. علوم الحديث (٤٧)، ونخبة الفكر مع نزهة النظر (٥٧). وانظر إلى: تقريب النووي (١٩٤/١)، واختصار علوم الحديث (٤٦) وإتمام الدراية (٥٧).

(٥) الحديث المدرج هو: «بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه فيرويه من بعده موصولاً بالحديث غير فاصلٍ بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ». وقد يقع الإدراج في الإسناد كما يقع في المتن. علوم الحديث (٩٥). وانظر إلى: تقريب النووي مع تدريب السيوطي (٢٦٨/١)، واختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث (٧٣ - ٧٧)، ونخبة الفكر مع نزهة النظر (٤٦ - ٤٧)، وإتمام الدراية (٥٣).

(٦) الحديث المُدْبِجُ هو: أن يروي القَرِينان المتقاربان في السَّنِّ والإِسْنَادِ كل واحد منهما عن الآخر، سواء أكان القَرِينان صحابيين، أم تابعيين، أم من أتباع التابعين. انظر إلى: علوم الحديث (٣٠٩)، وتقريب النووي مع تدريب السيوطي (٢٤٦/٢ - ٢٤٧)، واختصار علوم الحديث (١٩٧)، ونزهة النظر مع نخبة الفكر (٦٠)، وإتمام الدراية (٥٨).



* * *

مُرَادُ السَّخَاوِيِّ بِعِبَارَةٍ: «وفي الباب» في المقاصد الحسنة

لعل السخاوي (ت ٩٠٢هـ) ممن اقتدى في مقاصده بالترمذي في جامعه، فبعد أن ينتهي من تخريج الحديث، وبين درجته من حيث القبول والرد، وما يتعلق به من أمور قد تكون حديثة، أو فقهية، ونحوهما، يقول غالباً بعد ذلك عبارته التي يكررها كثيراً: «وفي الباب»، ذاكراً ما علَّه يَصْلُحُ أن يُرَوَى فيه، لا سيما إذا كَانَ في حاجة إلى ما يُعَضِّدُهُ وَيُرْقِّيه، وأسماء مَنْ رواه من الصحابة، ومن أخرجه من المحدثين في مصنفه، مع بيان مرتبته، وما إذا كان حديثه يرتقي به أو لا، وما إذا كان مرفوعاً إلى النبي ﷺ، أو موقوفاً على الصحابي، أو مقطوعاً على التابعي فمن دونه، مع المقارنة بينها وبين متن حديث الباب من حيث الزيادة أو النقص، أو كونها رويت بالمعنى أو باللفظ، بل قد يشير أحياناً إلى كونه صَحَّ أو حَسَنٌ مرفوعاً، أو موقوفاً، أو مقطوعاً، ونحو ذلك.

ولم يكتفِ السخاوي كالترمذي بقوله: «وفي الباب»، وذكر أسماء الصحابة والصحابيَّات الذين يُسْتَأْنَسُ بحديثهم من أجل تقوية حديث الباب، لا سيما إذا كان فيه نوع ضَعْفٍ أو عِلَّةٍ، ويحتاج إلى ما يُعَضِّدُهُ وَيُقَوِّيه، بل زاد عليه ما ذكرناه آنفاً.

والدارس لمقاصد السخاوي يلاحظ أنه يفرق بين الشاهد وبين قوله: «وفي الباب» ونحوها، ولعله يقصد بالشاهد معناه الاصطلاحي المعروف عند المحدثين، وبقوله: «وفي الباب» ما يصلح أن يُرَوَى في باب حديثه

(١) المقامة الدرئية في الوباء، أو ما رواه الواعون في أخبار الطاعون (١/٣٥٢ - ٣٥٤) -

ضمن كتاب: شرح مقامات السيوطي.

للاستئناس، ويكون مُعَزِّزاً مُعْضِداً مُقَوِّياً يعمل على ترقيته، ويجعله صالحاً للاحتجاج، أو يجعل له أصلاً، إن كان ضعفه شديداً، ونحو ذلك. ولذلك نجده غالباً لا يجمع بينهما، فإما أن يقول: «له شاهد»، أو «له شواهد»^(١)، وإما أن يقول: «وفي الباب»^(٢)، ونادراً ما يجمع بينهما^(٣).

مُرَادُ الشُّوْكَانِيِّ بِعِبَارَةِ: «وَفِي الْبَابِ» فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ

لعل الشوكاني ممن اقتدى أيضاً في شرحه (نيل الأوطار)^(٤) بالترمذي في جامعِهِ، وذلك بالإشارة إلى شواهد الحديث أو ما يصلح أن يُرَوَى في هذا الباب تَغْضِيْداً وَتَعْزِيْزاً لحديث الباب، مع ذكر اسم الصحابي الذي تَحَمَّلَ متن الحديث، وزاد على الترمذي: ما إذا رواه ذلك الصحابي بلفظه أو بنحوه، أو بمعناه، وبَعَزَوْهُ إلى مَنْ أخرجَه من الأئمة في مصنفه، ويبين حاله من حيث القَبُولُ والرَّدُّ، وهل يُقَوِّى حديث الباب أو لا؟ وهل هو مرفوع إلى النبي ﷺ؟ أو موقوف على الصحابي؟ ويذكر أقوال الأئمة فيه إن وُجِدَتْ أو وُجِدَ أحدها، ونحو ذلك، وهذا الصنيع يكون في أكثر الأحيان

(١) انظر: على سبيل المثال إلى: المقاصد الحسنة (٦ و ١٢ و ١٧ و ٢٦ و ٣٥ و ٣٨ و ٣٩ و ١٦٣ و ١٦٧ و ١٧٤ و ١٧٥ و ٢٨٦ و ٢٨٩ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣٤٧ و ٣٥٨ و ٣٨٤ و ٤٠٥ و ٤٦٧ و ٤٧٥).

(٢) انظر: على سبيل المثال إلى: المقاصد الحسنة (٧ و ١٣ و ١٨ و ٢١ و ٢٢ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ١٧٦ و ١٨٠ و ٣٠٦ و ٣١٥ و ٣١٨ و ٣٢٥ و ٤٨٠).

(٣) انظر: إلى: المصدر السابق (١٧٥ مع ١٧٦)؛ لأنه قال عن أحد الأحاديث في الصفحة الأولى: «له شاهد»، وفي الثانية قال عن نفس الحديث: «وفي الباب».

(٤) الذي شرح فيه الكتاب الموسوم بالمنتقى من الأخبار في الأحكام لشيخ الإسلام عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم المعروف بابن تيمية الحبلي، المتوفى بِحَرَّانَ سنة ٦٥٢هـ، وهو جَدُّ شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله ابن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨هـ انظر إلى ترجمتهما في: البداية والنهاية (١٨٥/١٣) و(١٣٥/١٤)، وشذرات الذهب (٢٥٧/٥) و(٨٠/٦).



بعد تخريج الحديث، وقبل البدء بشرحه، وقد يذكر ذلك عَقِبَ حديث الباب مباشرة إن لم يكن هناك تخريج، أو كان التخريج مختصراً^(١).

شيوخ عبدالله ابن الإمام أحمد مقبولون إلا أن يثبت في أحدهم جَزْخٌ مُفَسَّرٌ

كان عبدالله ابن الإمام أحمد (ت ٢٩٠هـ) لا يكتب الحديث إلا عن ثقة عند أبيه؛ لأن اختيار شيوخه وعن من يتحمل الحديث ويأخذ العلم، يعد جزءاً مهماً من تربيته الإمام أحمد لابنه، وفي هذا الصدد يقول ابن حجر ضمن إحدى التراجم: «كان عبدالله بن أحمد لا يكتب إلا عَنْ مَنْ أذن له أبوه في الكتابة عنه، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السُنَّةِ، حتى كان يمنعه أن يكتب عَنْ مَنْ أجاب في المحنة^(٢)»، وقال ضمن ترجمة أخرى مُشِيراً إلى ذلك: «وقد تقدم أن عبدالله كان لا يكتب إلا عن ثِقَةٍ عند أبيه»^(٤). وقال أيضاً ضمن ترجمة ثالثة: «حكم شيوخ

(١) انظر: على سبيل المثال إلى: نيل الأوطار (١/١٥ و ٢٨ و ٣٣ و ٣٦ و ٦٥ و ٨٥ و ٩٣ و ٩٧ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٢٨ و ١٣٧ و ١٤٩ و ١٥٤ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٥ و ١٦٧ و ١٧٢).

(٢) يعني المِخْنَةُ التي سُجِنَ فيها الإمام أحمد وَعَذِبَ في أيام المأمون ثُمَّ المعتصم ثُمَّ الواصل؛ لأنه رفض أن يَقْرَأَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ مَخْلُوقٌ، بل كان يَقْرَأُ بأنه مُنْزَلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﷻ، وأنه صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ الْعَلِيَّةِ. فكان ﷻ يمنع ابنه من تحمل الحديث عن من أَقْرَأَ لهؤلاء أو لأحدهم بأن القرآن مخلوق وليس مُنْزَلًا؛ لأن ذلك يعد قدحاً فيه. انظر إلى: البداية والنهاية (١٠/٣٣٠ - ٣٤٠)؛ لتري القصة تامة مفصلة.

(٣) تعجل المنفعة (١٥). وقد ذكر ابن حجر ذلك ضمن ترجمته لإبراهيم بن الحسن الباهلي العلاف. وانظر إلى نفس المصدر (٢٥٨)؛ لأنه قد ذكر كلاماً قريباً من هذا، ضمن ترجمته لعبد الرحمن بن المعلم.

(٤) المصدر السابق (١٩). وقد ذكر ذلك ضمن ترجمته لإبراهيم بن عبدالله بن بشار الواسطي.

عبدالله القَبُولُ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ فِيهِ جَرْحٌ مُفَسِّرٌ؛ لَأَنَّهُ كَانَ لَا يَكْتَبُ إِلَّا عَنْ مَنْ أَذِنَ لَهُ أَبُوهُ فِيهِ»^(١).

عِبَارَةٌ «مَشَاهُ» يُمْكِنُ أَنْ تُضَافَ إِلَى عِبَارَاتِ التَّعْدِيلِ عِنْدَ الذَّهَبِيِّ فِي مِيزَانِهِ

ذكر الذهبي في ديباجة ميزانه أعلى العبارات في الرواة المقبولين، حيث قال: «ثبت حجة، وثبت حافظ... وصدق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك»^(٢)^(٣). وبعد قراءة الميزان بكامله قراءة تحليلية متأنية، تبين لنا أشياء كثيرة أهمها: أنه يمكننا أن نضيف عبارة «مشاه» أو ما اشتق منها، إلى عبارات تعديل الرواة، ونعدها منها؛ ذلك لأن الذهبي استعملها على أنها من العبارات التي تدل على الذي يُقْبَلُ حديثه من الرواة، وإن لم يذكرها ضمن عبارات التعديل في ديباجة ميزانه، إلا أن صنيعه في بعض تراجمه يدل دلالة واضحة على ذلك، لا سيما أنه يذكرها غالباً بعد ذكر قول من جَرَحَ الراوي، وضمن ترجمته له. ولنذكر أمثلة على ذلك؛ لأن المقال يتضح بالمثال، ونحيل على سائرهما ومواضعها في الميزان. حيث قال الذهبي في حجاج بن يوسف الثقفي: «فلولا ما ارتكب من العظائم والفُتُكِ والشَّرِّ لَمْ شَى حَالُهُ»^(٤)، أي: لكان أهلاً للرواية عنه، وكان حديثه مقبولاً. ونقل قول ابن معين في أحد

(١) المصدر السابق (٣٦٠). وقد ذكر ذلك ضمن ترجمته لمحمد بن تميم النَّهْشَلِي.
(٢) قوله: «ونحو ذلك»، تفتح الباب أمامنا لإضافة عبارات جديدة في تعديل الرواة، نحو عبارة «مَشَاهُ» التي نحن بصدددها.
(٣) ميزان الاعتدال (٤/١).
(٤) المصدر السابق (٤٦٦/١).



الرواة: «كَذَّابٌ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ»، وقال بعدها مباشرة: «وَمَشَأُهُ غَيْرُهُ»^(١)، أي: قَوَّاهُ. وقال في ترجمة أحدهم: «وبعض الناس قد مَشَأَهُ وَقَوَّاهُ»^(٢). ونقل قول العقيلي في أحد الرواة: «في حديثه وَهْمٌ كَثِيرٌ»، وأتبعه بقوله: «وَمَشَأُهُ غَيْرُهُ»^(٣). وقال في ترجمة أحدهم: «ضَعْفُهُ الْفَلَّاسُ، وَمَشَأُهُ غَيْرُهُ، فَوَثَّقَهُ يَحْيَى»^(٤). ونقل قولَ أبي حاتم الرازي في أحد الرواة: «لا أَعْرِفُهُ»، وأتبعه بقوله: «وَمَشَأُهُ غَيْرُهُ»^(٥). وقال في ترجمة أحدهم: «قَدْ مَشَأَهُ جَمَاعَةٌ وَعَدَّلُوهُ، وَكَانَ مِنَ الْحُقَاطِ الْمُكْثَرِينَ»^(٦). وقال في ترجمة أحدهم: «أَمَّا الدَّارِقُطْنِيُّ فَمَشَأَهُ، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ»^(٧). وقال في ترجمة أحدهم: «والصواب إبراهيم بن هشام أحد المتروكين، الذين مَشَأَهُمْ ابْنُ جِبَانَ فَلَمْ يُصِيبْ»^(٨).

سكوت البخاري عن الراوي

في تاريخه الكبير يعني توثيقه الضمني له

من المعلوم أن البخاري قد صَنَّفَ تاريخه الكبير ليذكر فيه الجَرَحَ

(١) المصدر السابق (٥٤٥/١). وانظر إلى: صفحة ٦٣١؛ لأن فيها كلاماً يشبه هذا، ضمن ترجمة أحد الرواة.

(٢) المصدر السابق (٤١١/٢). وانظر إلى: الصفحات ١٠٦ و ٣٩٥ و ٥٢٥؛ لأن فيها كلاماً يشبه هذا، ضمن تراجم ثلاثة من الرواة.

(٣) المصدر السابق (٥٣٤/٢).

(٤) المصدر السابق (٥٥٧/٢).

(٥) المصدر السابق (٥٦٧/٢).

(٦) المصدر السابق (٥٧٦/٢).

(٧) المصدر السابق (٥٧٥/٣). وانظر إلى: الصفحات ٣٩٠ و ٤٣٠ و ٤٥٧ و ٤٦٧ و ٤٨٠ و ٤٩٣ و ٦٣٣؛ لأن فيها كلاماً يشبه هذا.

(٨) المصدر السابق (٣٧٨/٤). وانظر إلى: صفحتي ١٧ و ٤٨١؛ لأن فيهما كلاماً يشبه هذا.

والمجروحين من الرواة، وهذه عادته^(١)، وبالإستقراء والممارسة اتضح لبعض المحدثين أن البخاري إذا ترجم راوياً، ولم يذكره بجرح، فإن هذا يُعدُّ دليلاً على توثيقه أو تعديله الضمني لا الصريح لذلك الراوي^(٢)، ولعلَّ هذا ما فهمه جدُّ ابن تيمية أبو البركات عبدالسلام بن عبدالله ابن تيمية، حينما ردَّ على البيهقي في تضعيفه لعكرمة بن إبراهيم - أحد مَخَارِج حديث رواه أحمد والحميدي في مسنديهما -، حيث ينقل ابن القيم ذلك الردَّ بقوله: «قال أبو البركات ابن تيمية: ويمكن المطالبة بسبب الضعف، لأن البخاري ذكره^(٣) في تاريخه^(٤) ولم يطعن فيه، وعادته ذكر الجرح والمَجْرُوحِينَ»^(٥). ولعلَّ هذا ما فهمه الذهبي، حيث قال في ترجمته لمبارك بن حسان: «ذكره البخاري فما ذكر فيه جرحاً»^(٦)، ولعلَّ هذا أيضاً ما فهمه ابن حجر وسار عليه سيراً حثيثاً في كتابه (تعجيل المنفعة)، حيث يقول في مواضع كثيرة خلال تراجمه: «ذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحاً».

ولنذكر أمثلة على ذلك؛ ليزداد الأمرُ وضوحاً، حيث قال ابن حجر في ترجمته لبلال بن أبي بلال: «وقد ذكر البخاري في التاريخ أن بلالاً... ولم يذكر فيه جرحاً»^(٧). وقال في ترجمته لإسحاق بن أبي الكهله أو

(١) كما قال أبو البركات ابن تيمية جد أحمد ابن تيمية، وقد نقل عنه ذلك ابن القيم في زاد المعاد (٢٦٩/١). وانظر إلى: نيل الأوطار (٢١١/٣)؛ لأنه نقل كلام أبي البركات من الزاد، مع إقراره به.

(٢) انظر: إلى: قواعد في علوم الحديث (٢٢٣) المتن والحاشية؛ لأن فيها كلاماً قيماً للمؤلف والمحقق كليهما.

(٣) أي: ذكر عكرمة الذي ضعفه البيهقي.

(٤) انظر: إلى: التاريخ الكبير (٣٦١/٦).

(٥) زاد المعاد (٢٦٩/١).

(٦) ميزان الاعتدال (٤٣٠/٣) مع التاريخ الكبير (٣٠١/٧)؛ لأن البخاري لم يذكر في مبارك هذا جرحاً فعلاً.

(٧) تعجيل المنفعة (٥٩) مع التاريخ الكبير (٩٥/٢)؛ لتري ترجمة البخاري لبلال، وأنه لم يذكره بجرح فعلاً.



الكهتلة: «قال البخاري: حديثه في الكوفيين، ولم يذكر فيه جرحاً»^(١). وقال في ترجمته لعبد الكبير بن الحَكَم الغفاري: «ذكره البخاري، ولم يذكر فيه جرحاً»^(٢). وآخر أربعة ترجمهم ابن حجر من أولئك الرواة قال في الثلاثة الأول عبارة: «ذكره البخاري، ولم يذكر فيه جرحاً»، وهم: أبو كثير المحاربي، وأبو كثير مولى الأنصار، وأبو كثير مولى بني هاشم^(٣)، أما الرابع فهو أبو همام الشعباني، الذي قال فيه: «ذكره الحاكم أبو أحمد تبعاً للبخاري فيمن لا يُعرف اسمه، ولم يذكر فيه جرحاً»^(٤). هذا، ومن الجدير ذكره أن هناك خمسين راوياً ممن ترجمهم ابن حجر في تعجيل المنفعة، ولم يذكر البخاري فيهم جرحاً، وواحد اسمُه (نحام)^(٥) بيّض له، فلم يترجمه، كما أنه لم يذكر فيه جرحاً^(٦). وقد توصلنا إلى هذه النتيجة من خلال استقراءنا للكتاب كله، وإحصائهم عدداً.



- (١) تعجيل المنفعة (٢٩) مع التاريخ الكبير (٣٧٣/١)؛ ل ترى أن البخاري لم يذكره بجرح عندما ترجمه.
- (٢) تعجيل المنفعة (٢٦٤) مع التاريخ الكبير (٣٨٥/٥)؛ ل ترى أيضاً أن البخاري لم يذكره بجرح عندما ترجمه.
- (٣) انظر: إلى: تعجيل المنفعة (٥١٦) مع التاريخ الكبير (٣٧٦/٨)؛ لأن البخاري لم يذكر فيهم جرحاً.
- (٤) تعجيل المنفعة (٥٢٥) مع التاريخ الكبير (٣٩٢/٨)؛ ل ترى أن البخاري لم يذكر فيه جرحاً عندما ترجم له.
- (٥) عند البخاري في تاريخه، و(نحار) عند ابن حجر في تعجيله.
- (٦) انظر: إلى: تعجيل المنفعة (٤٢٠) مع التاريخ الكبير (٢٤/٨).

الخاتمة

الحمد لله ﷻ في البدء والختام؛ لأنه أعانني على إتمام هذا البحث، ووفقني بمنه وكرمه ومتابعته التامة على تسطيره من بداية سنده إلى نهاية منته، وإخراجه بهذا الثوب الحديثي اللائق به بفضلته تعالى.

هذا، وقد توصلت من خلال تسطيره إلى نتائج علمية، أهمها:

١ - إن بطون الكتب الحديثية ما تزال تزخر بالنوادر والشوارد والفوائد والفرائد والغرائب والطرائف، وفي حاجة إلى خوض غمار بحرها اللجي؛ لاستخراج هذه الدرر الكامنة في أعماقها.

٢ - إن هناك مصطلحاتٍ أطلقها بعض المحدثين على بعض الرواة، يمكن أن يُرَسَمَ في كل واحد منها بحث مستقل، أو تُرَسَمَ فيها رسالةٌ علميةٌ، إذا جُمِعت الأحاديث التي ذُكرت بسببها، كمصطلح: عنده عجائب، أو له طامات، أو أوابد، أو بلايا، أو مصائب، أم مَشَاءُ فلان، أو يُعرف وينكر، ونحوها.

٣ - بعض هذه المصطلحات يمكن أن يُضاف إلى عبارات التعديل، مثل: مَشَاءُ فلان، ونحوها، كما أن بعضها يمكن أن يُضاف إلى ألفاظ الجرح، مثل: روى بلايا، أو طامات، أو مصائب، ونحوها، مما ذكره الذهبي في ميزانه، وغيره.

٤ - إن سكوت بعض المحدثين عن بعض الرواة في كتبهم، يعد تعديلاً لهم، أو يجعلهم من المقبولين في روايتهم للأحاديث، كسكوت البخاري في تاريخه الكبير.

٥ - الحافظ السيوطي كان من نوادر العلماء الذين أسهموا بتفعيل علوم



الحديث وتطبيق قواعدها على بعض الفنون الأخرى، لا سيما اللغة العربية، وقد ظهر ذلك جلياً في: كتابه المزهري في علوم اللغة، ومقاماته الأدبية التي مزجها بعلوم الحديث، وغيرها من كتبه البديعة.

٦ - إن غالب الأحاديث النبوية لا تبلغ رتبة الصحيح، بل هي حسنة.

٧ - لفظ الحسن على مصطلحه كان موجوداً شائعاً قبل الترمذي في طبقة شيوخه وشيوخهم، وفي مصنفاتهم ومصنفات من نقل عنهم، وأن للحسن سنداً متصلاً من هؤلاء المحدثين إلى الترمذي، الذي شهره وأكثر من ذكره في جامعه، واستعمله من جاء بعده إلى يومنا هذا.

٨ - خفة الضبط في راوي الحديث الحسن تعد علة غير قاذحة، ومن هنا احتج به جمهور المحدثين؛ لأنهم لا يردون إلا بالعلة القاذحة.

٩ - سكوت ابن حجر عن الحديث في: فتح الباري، وتلخيص الحبير، يعني أنه مقبول: صحيح، أو حسن.

١٠ - اعتماد الشوكاني في نيل الأوطار على الأحاديث التي سكت عنها ابن حجر في: فتح الباري، وتلخيص الحبير، وعدّها حجة.

١١ - الترمذي هو من أصل لمن جاء بعده موضوع الإشارة إلى شواهد الحديث، أو ما يصلح أن يُروى في باب، وذلك بعبارة الشهيرة: «وفي الباب»، وأن بعض العلماء قد اقتدوا به كالسخاوي والشوكاني، وتوسعوا في بيانها بمزيد عنه.

١٢ - النبي ﷺ - إمام الأكابر - لم يرو عن تميم الداري رحمه الله من الأصاغر فحسب، كما هو مشهور، بل روى عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم كذلك.

١٣ - من خلال استقراء ثقات ابن حبان، تبين أن له ثلاثة شروط لتوثيق المجهول؛ ليكون حديثه مقبولاً، وهذا ما فهمه ابن حجر والسيوطي وغيرهما وسطروه.

١٤ - أبو بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم كانوا أول من احتاطوا في قبول الأحاديث، وذلك بطلب شاهد لراوي الحديث الذي سمعوه منه، بأن يرويه صحابي آخر، كأنه الشاهد الذي يُقوِّي الحديث كالمتابعة، وقد عُرِفَ فيما بعد في علوم الحديث، أن المراد من المتابعة للسند والشاهد للمتن، إنما هو تقوية الحديث.

١٥ - إنه لا يُشترطُ في طَرَفِ الحديث أن يكون جملة مفيدة، يحسنُ السكوت عليها.

١٦ - إن شيوخَ عبدالله ابن الإمام أحمدَ مقبولون، إلا أن يثبت في أحدهم جَرَحٌ مُفسِّرٌ؛ لأنه كان لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه.

